



فرائن للعلوم الاقتصادية والإدارية

KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES

ISSN: 2960-1363 (Print)

ISSN: 3007-9020 (Online)



The role of e-learning for women and achieving sustainable development

Suhaila Abdul Zahra ¹, Shaima Rashid Mohsen ², Hussein Habib Hussein ³

¹ Department of Economics, College of Administration and Economics, Mustansiriyah University, 32001, Iraq;

² Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Karbala, 32001, Iraq;

³ Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Diyala, 32001, Ba'aqubah, Diyala, Iraq

dr_sohayla@uomustansiriyah.edu.iq

shayma.r@uokerbala.edu.iq

hussenhabeeb@uodiyala.edu.iq

Abstract. : Improving education supports women's empowerment, as education is the basic way to build basic human capabilities, which is knowledge, and women constitute half of society, half of the actors, and the need for learning is a necessity for survival and a goal for building human capabilities in any society, at any time and place, with the development of human civilization and its complexities, it has become a human right to be provided with education, so the Iraqi state sought to prove this right and embody it on the ground through the Iraqi constitution. Education represents a fundamental factor for the progress of society and a right guaranteed by the state. "Education is a fundamental factor for the progress of society, in addition to its free of charge at all stages and its obligation in the primary stages with encouragement. The research problem lies in the following: (Does education guarantee women's empowerment and support the process of sustainable development construction.

Keywords: Distance education, women's empowerment, sustainable development.

DOI: [10.69938/Keas.2401015](https://doi.org/10.69938/Keas.2401015)

دور التعليم الإلكتروني للمرأة وتحقيق التنمية المستدامة

ا.م.د سهيلة عبد الزهرة ¹ ، ا.م.د شيماء رشيد محسن ² ، م.م حسين حبيب حسين ³

¹ قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 32001، بغداد، العراق

² قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 32001، كربلاء، العراق

³ قسم الإدارة العامة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، 32001، بعقوبة، ديالى، العراق

dr_sohayla@uomustansiriyah.edu.iq

shayma.r@uokerbala.edu.iq

hussenhabeeb@uodiyala.edu.iq

المستخلص. أن تحسين التعليم يرفد تمكين المرأة، إذ يُشكل التعليم الطريق الأساسي لبناء القدرات البشرية الأساسية وهي المعرفة، وتُشكل المرأة نصف المجتمع، نصف الفاعلين، وتُشكل الحاجة إلى التعلم ضرورة من ضرورات البقاء وغاية لبناء القدرات الإنسانية في أي مجتمع من المجتمعات، وفي أي زمان ومكان، فمع تطور الحضارة الإنسانية وتعقيدها أصبح حق للإنسان أن يتزود بالتعليم، لذلك سعت الدولة العراقية إلى إثبات هذا الحق وتجسيده على أرض الواقع من خلال الدستور العراقي ويمثل التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة " فعد التعليم عاملاً أساسياً لتقدم المجتمع، فضلاً عن مجانيته في جميع المراحل والزاميته في المراحل الابتدائية مع تشجيع. وتكمن مشكلة البحث في الآتي: (هل يضمن التعليم تمكين المرأة ودعم عملية البناء التنموي المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التعليم عن بعد، تمكين المرأة، التنمية المستدامة.

1. المقدمة:

يعد التعليم عملية مستمرة طيلة العمر ، وشرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المُستدامة وبعدها عنصراً حاسماً بدرجة خاصة في مجال تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية ، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء القدرات ، وإتاحة الوصول إلى المعلومات ، وتعزيز العلوم علاوة على أن التعليم يعد أداة من أدوات تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى مسار أكثر استدامة، وتوضح أهمية التعليم في حفظ معدل الوفيات، فقد أجريت دراسة على (29) دولة نامية أظهرت سبب انخفاض معدل الوفيات الرضع والأطفال هو ارتفاع مستوى التعليم لدى الأمهات وان نسبة إضافية من التعليم تعني في المتوسط نقصاً في الوفيات الرضع والأطفال بمقدار (9) آلاف ، كما تؤكد الإحصاءات أن محور الأمية له أثر فعال في رفع توقع العمر عند الميلاد ، كما يظهر أثر التعليم من خلال أثره في زيادة الإنتاج وعلى مستوى المعيشة ، وبعدها التعليم بشكليه النظامي وغير النظامي ، عملية تتيح للبشر أفراداً ومجتمعات أن يحققوا كامل إمكانياتهم . وهناك علاقة وثيقة بين ضعف المستوى العام للتعليم الدراسي واستمرار الفقر ، مهما كان مستوى التنمية في الدولة. وحتى تتغير مواقف البشر لا مناص من بناء ما يماشى مع هدف إقامة مجتمع أكثر استدامة من الوعي الأخلاقي والقيم والمواقف والمهارات والسلوك، وبهذه الطريقة يصبح الناس أفضل استعداداً للمشاركة في صنع القرارات التي تعالج المسائل البيئية والإنمائية بصورة مناسبة وناجحة.

2. مشكلة البحث

تجسد مشكلة البحث في إمكانية التعليم بأن يكون أداة في تمكين المرأة وبناء العملية التنموية المُستدامة؟ كما بالامكان تحديد مشكلة البحث في عبر تراجع مستوى التعليم بشكل كبير وواضح من الناحية العلمية بعد عام 2003 وتأثيره على مستوى تمكين المرأة وانعكاس ذلك على مسارات التنمية المستدامة.

3. فرضية البحث

تتطلب فرضية البحث من تأثير التعليم عن بعد على بناء التنمية البشرية من خلال توسيع المعارف والقدرات البشرية والاستخدام الواسع للمعلوماتية لتمكين المرأة، الذي يعزز فرص التمكين والتحليل والابداع والابتكار

4. أهمية البحث

تتطلب أهمية البحث من ضرورة اجراء دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية بنحو خاص وبقية الجوانب بشكل عام، كما يتم الإشارة الى دور التعليم في تمكين المرأة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة.

5. هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية التعليم عن بعد في تحقيق تمكين المرأة وبالتالي تحقيق التنمية البشرية في العراق، والكشف عن طبيعة الدور الذي يلعبه الاقتصاد المعرفي عبر التعليم عن بعد في بناء المجتمع، ووضع استراتيجيات لبناء الاقتصاد التنموي، ومن اهداف البحث هو الاعتماد على الذات، تحقيق العدالة المجتمعية، إعطاء المرأة الفرصة في المشاركة.

6. منهجية البحث

أعتمد البحث المنهج الاستقرائي بأسلوبه الوصفي التحليلي في عرض البيانات والمعلومات الواردة في البحث.

7. الدراسات السابقة

- دراسة زهراء الواسطي ، (2013)، تمكين المرأة اقتصادياً في العراق مشكلات وممكنات ، العراق ، رسالة ماجستير من كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، هدف الدراسة ينطلق من الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها وإسهاماتها في تنمية مجتمعاتها من مقولة تنموية مؤداها أن الثروة البشرية هي صناعة الثروات وبما أن المرأة نصف المجتمع عدداً ونوعاً ، لذا على التنمية البشرية أن تتمحور جهودها حول تمكين المرأة لكونها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية مما يتطلب دعم نفوذها ، وتنظيم قدراتها ، وإعلاء مكانتها ، وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار والمشاركة في اتخاذ القرار لإحداث التغيير، وتوصي الدراسة بدعم دور المرأة وبناء قدراتها من اجل المشاركة في ميادين الحياة سواء كانت المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- دراسة علياء الزركوشي، (2022) ، العراق ، بحث منشور في الكتاب السنوي لمركز أبحاث الطفولة والأمومة المجلد الثالث، وتسعى الورقة البحثية الى إرساء أسس للتمكين القيادي للمرأة من خلال شبكات الأمان الاجتماعي وحسابات التوفير والوصول الرقمي إلى الشبكات الاجتماعية، مع مجموعات الدعم الاجتماعي التي تقدم نماذج رائدة ودعم لتوطيد الأرضية التي تستطيع من خلالها النساء الصعود للوصول إلى الفرص المرجوة، من خلال تحويل مسار جميع أدوات الدعم المتاحة وتحسين فرص لتحقيق تكافؤ في المجالات على نحو يؤدي إلى تحسين حياة المرأة، في إطار أنظمة السوق حول كيفية الجمع بين هذه العوامل على نحو يؤدي إلى إطلاق الطاقات الكامنة لإحداث التغيير، و الرفع من كفاءة المرأة في مجال القيادة وتنمية المشاريع؟ وما هي التحديات التي تواجه المرأة العراقية والتي تحول دون تفعيل دورها في بناء الاقتصاد بشكل متكامل مع دور الرجل؟ وما هي أسباب إبعادها عن مراكز صنع القرار؟

8. خطة البحث

لغرض انجاز هذا البحث تم تناوله من خلال تقسم البحث الى أربعة مباحث يتضمن المبحث الأول التعليم عن بعد وتمكين المرأة والتنمية المستدامة (المفاهيم والتأصيل)، وجاء المبحث الثاني علاقة التعليم عن بعد بالتنمية المستدامة، وتناول المبحث الثالث تجارب الدول في التعلم عن بعد، والمبحث الرابع وضع نظام التعلم عن بعد وتمكين المرأة في العراق، واخيراً تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

2. التعليم عن بعد وتمكين المرأة والتنمية المستدامة (المفاهيم والتأصيل)

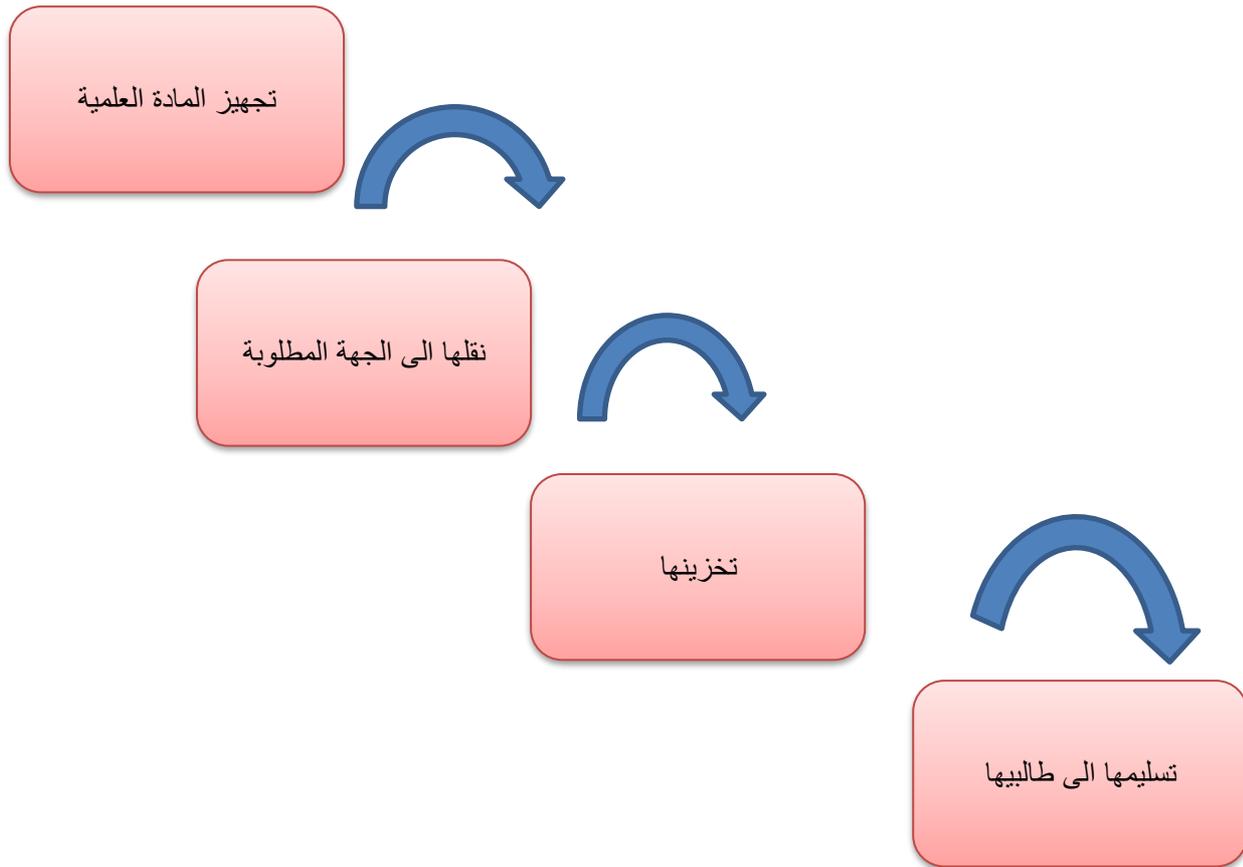
1.2. مصطلح التعليم عن بعد

هو عملية نقل المعرفة الى المتعلم في موقع إقامته أو عمله بدلاً من انتقال المتعلم ويقوم على أساس قدرة المؤسسة في إيصال المعرفة والمهارات والمواد التعليمية بوسائط وأساليب تقنية مختلفة، حيث يكون المتعلم بعيداً أو منفصلاً عن المعلم، أو القائم على العملية التعليمية، كما تستخدم التكنولوجيا من أجل تغطية الفجوة بين كل من المتعلم والمعلم (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2020، صفحة 14)

وتشير المصطلحات الانجليزية أن التعاريف الخاصة بالتعليم عن بعد والتعليم المفتوح متعددة ومتضاربة في هذا الميدان، فهناك ما يسمى الدراسة بالمراسلة، والدراسة المنزلية، والدراسة الخارجية، والدراسة المستقلة، والتعليم عن بعد، والدراسة خارج حرم الجامعة، والتعليم المفتوح وغير ذلك، ويقسم الأستاذ (مايكل مور) الأستاذ بجامعة (ويسكنسن) أنظمة التعليم إلى نوعين رئيسيين من النشاط التعليمي هما:

النوع الأول: وهو الأقدم والذي يعرفه الناس بشكل أفضل وهو يشتمل على المواقف التعليمية التي يوجد بها المدرس بالقرب أو وجها لوجه مع تلاميذه، ويصبح صوت المدرس هو وسيلة الاتصال الرئيسية، وهذا هو النوع التقليدي المؤلف.

والنوع الثاني: ويشتمل على المواقف التعليمية التي تتميز بالانفصال بين المدرس والطالب، أو المعلم والمتعلم، ولذا فإنه يجب أن تتوفر أداة للاتصال سواء أكانت أداة ميكانيكية أو إلكترونية، وفي هذه الحالة يتم استهلاك الخدمة التعليمية في وقت ومكان غير الوقت والمكان الذي انتجت فيه، ولكي تصل الخدمة التعليمية إلى الطالب فإنها تمر بعدة مراحل كما في الشكل (1)



الشكل رقم (1) مراحل الخدمة التعليمية الالكترونية

وإذا كانت هناك تساؤلات لدى الطالب أو تمارين يريد اطلاع المعلم عليها فإنه يتم إرسال ذلك إلى المعلم وانتظار رأيه الذي يأخذ عادة بعض الوقت، وهذا يختلف عن الأسلوب التقليدي الذي يتم مباشرة بين المدرس والطالب، ويسمى هذا النوع من التدريس (التدريس عن بعد).

ويمثل التعليم عن بعد ومصطلح التعليم ذات الخاصية المفتوحة، إذ انتشر مصطلح التعليم المفتوح في المنتصف التسعينيات في بريطانيا وكذلك الحال في باكستان، وقد انتشر استخدام مصطلح الجامعة المفتوحة في أنظمة التعليم عن بعد في باكستان، وسريلانكا، وتايلاند، وفنزويلا، ومصر.

ويعيد هذا النوع من التعليم مرناً مستجيباً للتغيرات فضلاً عن تخفيف أو استبعاد القيود، وهناك بعض الجامعات تقسم النظم الدراسية فيها إلى ثلاثة أنماط: داخل الحرم الجامعي، والحرم الجامعي المفتوح، وخارج الحرم الجامعي، ويقصد بالنمط الأول أن تتم الدراسة طبقاً للأنظمة التقليدية أي حضور الطالب طول الوقت، أما النمط الثالث خارج الحرم الجامعي فيقصد به أن الطالب لا يحضر إلى قاعة الدراسة، ويتم إرسال المادة العلمية إليه، كما يتم عقد الامتحان في أماكن معينة قريبة عادة من أماكن تواجد الطلاب، أما نمط التعليم الثاني المسمى بالحرم الجامعي المفتوح فهو نظام يجمع بين النظامين الأول والثالث، بمعنى أن الطالب يحضر المحاضرات بعض الوقت، ويتم إرسال المادة العلمية إليه في الأوقات الأخرى التي لا يحضر فيها إلى الجامعة.

2.2. خصائص التعليم عن بعد

يتميز التعليم عن بعد بالخصائص الآتية:

- تعد عملية الفصل بين وجود الطالب والمدرس خاصية من التعليم عن بعد إذ تمثل نقطة الالتقاء إلكترونياً.
- تعد عملية التخطيط وتهيئة المادة الدراسية عنصر ذات أهمية للمؤسسة التعليمية وتضمن تزويد الطالب بالخدمات الأساسية التعليمية والداعمة لها.
- يتم استعمال الآليات الحديثة من فديوات مساندة توضيحية لغرض خلق وسيلة ربط بين الاستاذ وطلابه.
- الاعتماد الذاتي على النفس من قبل الطالب مما يؤهل القدرة على تطوير الذات واستيعاب المواد الدراسية بقدرات ذاتية.

3.2 تمكين المرأة

ظهر منهج تمكين المرأة الذي جعل من التنمية أكثر تشاركية بين الرجل والمرأة ويعتد تمكين المرأة الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية مما يتطلب دعم نفوذها، وتنظيم قدراتها، وإعلاء مكانتها، وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار والمشاركة في اتخاذ القرار لإحداث التغيير.

وعلى أساس ذلك بدء الاهتمام بقضايا المرأة في العراق منذ النصف الثاني من القرن العشرين المنصرم، لكن تلك القضايا لم يعد ينظر إليها الآن في نطاقها الضيق من حيث العلاقة بين الجنسين فقط، أو من خلال انقلاب هيكل السيطرة لصالح المرأة بدلاً من الرجل، بل أصبح النظر إليها من خلال أبعاد تنموية ومجتمعية شاملة، إذ تستبعد تلك الرؤية الاعتقاد الشائع في معظم تلك المجتمعات بأن كل مكسب للنساء يعني خسارة للرجال بل هو مكسب للمجتمع بأكمله وعليه جاءت نتائج العديد من البحوث لتؤكد أن عدم المساواة بين الجنسين يعد أكثر مظاهر الإجحاف بحق المرأة نفسياً، لأنها تؤثر سلباً على نصف سكان المجتمع ومن ثم على دورها المجتمعي والوظيفي ومشاركتها في التيار التنموي. (عبد الفتاح، 2010: 11)، فالتمكين يهدف إلى خلق سياق تنموي مؤاتٍ للمشاركة والتفاعل الذي يعتمد على تطوير المهارات والقدرات وفرص التطوير الحرفي كما أنه يعتمد على تطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار وتعزيز علاقات النوع بعيداً عن التمييز.

4.2 مبادئ التمكين وأبعاده: يعتمد التمكين على عدة مبادئ أساسية وهي:

أ- من أهم مبادئ التمكين وهو قضية المشاركة والتي ترتبط بالشعور والاحساس في كل ما يتعلق بالمرأة والمساهمة في البحث عن المعالجات والحلول.

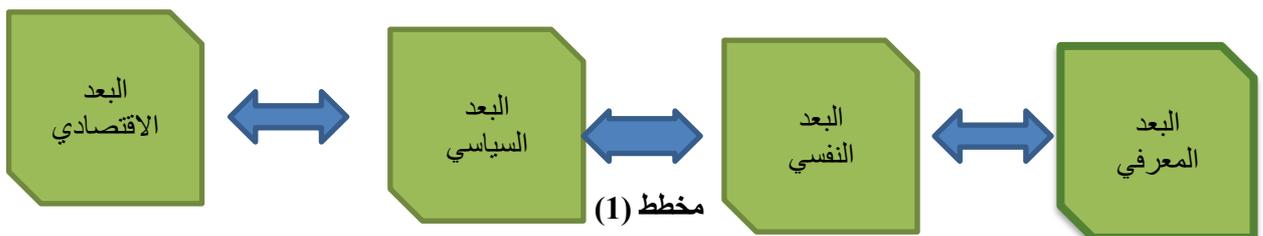
ب- يعد مبدأ فكرة الاعتماد على الذات عنصر ومدخل لفكرة الريادة والتمكين في تطوير المهارات الشخصية لدى المرأة وتفعيل قدراتها في القدرة على التصدي للمشكلات ومعالجات الحلول.

ت- المساواة والبحث عن إمكانية تحقيق مبدأ العدالة بين المجتمع والإسهام في عملية الدفاع وحماية المهمشين والضعفاء.

ث- التمكين عبر مبدأ المساواة القانونية من خلال تنفيذ الواجبات والالتزام بالتشريعات والحفاظ على تطبيق القوانين.

ج- تحمل المسؤولية يعد هذا المبدأ أداة فعالة في عملية التنفيذ والسعي في إشباع الحاجات وتحقيق المنفعة.

أما أبعاد التمكين فهي رباعية الأبعاد بدونها لا تعد المرأة مشاركة بصورة عادلة في عملية التنمية. (حلمي، 2006: 6) وتتمثل هذه الأبعاد بالمخطط رقم (1)



- البعد ذات الطابع المعرفي وهذا يتوافق مع جملة من الظروف والاهداف التي تجعل من المرأة عنصراً تابعاً للرجل
- البعد ذات الطابع النفسي: ويشمل مدى قدرة المرأة على خلق وتوليد التغيير القادر على تحسين الواقع العملي سواء على المستوى الفردي والعام.
- البعدهات الطابع السياسي: لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية دون أن يكون هناك دوراً ومشاركة للمرأة في الحياة السياسية بحيث تكون لها مشاركة فاعلة تكتسب حقوقها في الترشيح والانتخاب والتصويت، لذا تعدُّ هذه المشاركة من أهم مؤشرات التنمية ويعدّ وصول النساء إلى مشاركة الحقيقية في وضع القرار الهدف النهائي لآليات إدماج النوع الاجتماعي في المجتمع المعني
- البعد ذات الطابع الاقتصادي من خلال العمل: يعد العمل احد المتغيرات الرئيسية التي تحدث تحولاً ملموساً لمكانة المرأة في المجتمع ، استناداً إلى أن اندماجها وحصولها على فرص العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية محققاً أمنها الوظيفي والإنساني ويقلل من حدة التمايز الاجتماعي الذي تعاني منه نتيجة للأوضاع السياسية وتطبيقات سياسات التشغيل التلقائية والقيم والعادات جميعها عوامل تحد من مكانة المرأة اقتصادياً، فضلاً عن الدور غير المتنامي وغير الفاعل الذي انعكس على مساهمتها في توليد الناتج ، وما زاد الأمر سوءاً أن اغلب مساهمات المرأة الاقتصادية لا ترى بالمنظار الاقتصادي لأنه جهد ونتاج غير محسوب ولا يدخل في الحسابات القومية لأنه غير مدفوع الأجر ولا يمكن حسابه .

2- 5 خصائص تمكين المرأة

أما خصائص التمكين فهي:(الواسطي، 2013: 17) :-

- من أهم خصائص التمكين هو مدى قدرة النساء على اكتساب المهارات والقدرات سواء على الجانب الاقتصادي أو الجانب الصحي أو الاجتماعي.
- يسمح التمكين للمرأة من عملية الفهم وتوسيع المدارك وبالتالي القدرة على صنع واتخاذ القرارات.
- يُمكن التمكين من صنع فرص التشاركية بتفعيل التماسك والرغبة في بناء مجتمعاتهن.
- يرتبط التمكين بمفاهيم متعددة ذات صلة بالفاعلية، والمسؤولية، وكذلك العقلانية.
- التمكين قضية قابلة للاستدامة وليست آنية.

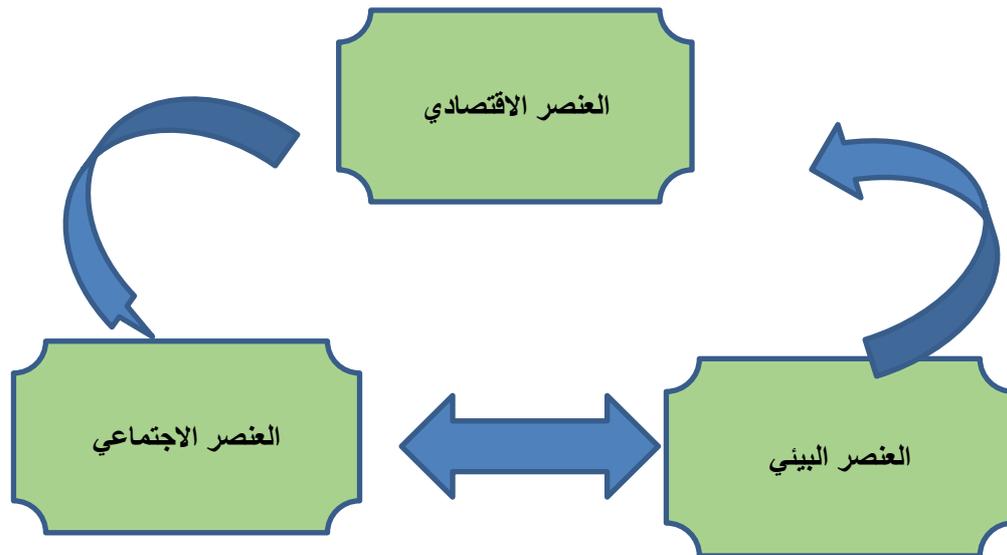
2-6 مفهوم التنمية المستدامة

يطلق عليها ايضاً التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة والتي تنطلق من مجموعة مبادئ نوجزها بالآتي: (النصر، 2017 صفحة 79)

- ان الانسان هو هدف التنمية وغايتها ووسيلتها مع التأكيد على قضية التوازن بين استهلاك وتجدد عناصر البيئة وتنوع وتزايد الحاجات البشرية.
- السعي لتحقيق تنمية الموارد الطبيعية والبشرية واستخدامها استخداماً أمثلاً على وفق استراتيجية واضحة المعالم من أجل تلبية احتياجات الحاضر وتأمين متطلبات المستقبل.
- الايمان بمبدأ المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع.
- ان التوافق على مقومات الاستدامة اضحى شاغلاً لمجتمعاتنا المعاصرة نتيجة الى*: (Yvette, 2008 pp. 11-12)
- زيادة السكان زيادة مطردة مقابل نضوب الثروات الطبيعية وتدهور الأنظمة البيئية، وتلوث مسطحات المياه العذبة وتدمير الغطاء النباتي.
- عدم التوازن الاجتماعي (اللاتوازن المجتمعي) ويتمثل بالانقسام والتهميش للضعفاء والفقراء.
- الطموح الإنساني المتزايد وذلك لمواكبة التطور المعرفي لمجتمعات التقنيات الجديدة.
- التطور المعرفي المقترن بالتقدم التكنولوجي والمحفز له.
- ويستوجب تحقيق التنمية المستدامة التوافق على العناصر الرئيسية الثلاثة الآتية:
 - العنصر الاقتصادي المتمثل بـ (النمو والكفاءة والاستقرار).
 - العنصر البيئي المتضمن (التنوع البيئي، الموارد الطبيعية، الحد من تراكم الملوثات).
 - العنصر الاجتماعي ويشير الى ظاهرتي الفقر والتمكين، ويمكن تصوير هذه العناصر في المخطط الآتي:

المصدر باللغة الفرنسية وتم ترجمته الى الانكليزية*

Yvette Lazzeri, the sustainable development of the concept to measure, edition l'Harmattan, Paris,2008.



المخطط رقم (2) العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة

وهكذا يمكن القول إن التنمية المُستدامة ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء والخبراء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية بل تشمل كافة هذه الأنماط، فهي تنمية للأرض ومواردها، تهتم بالبشر وامكاناتهم وتأخذ في الحسبان البعد الزمني وحق الأجيال المتعاقبة بمعطيات الطبيعة الحاضرة. (الهييتي، 2009 صفحة 20)

2,7 علاقة التعليم بتمكين المرأة

أن تحسين التعليم يرفد تمكين المرأة، إذ يشكل التعليم الطريق الأساسي لبناء احدى القدرات البشرية الاساسية وهي المعرفة ، ومن السياسات المعتمدة في توليد فرص التعليم للنساء هي : تخفيض معدلات الأمية للإناث مما يتطلب رصد عوامل توزيع ظواهر الرسوب والتسرب بين البنات من النواحي الجغرافية من حيث علاقتها بالفقر والتفكك الأسري ، فتسرب الفقراء ومعالجته عن طريق وضع برامج لتوفير احتياجات بنات الأسر الفقيرة (الملابس ، القرواسية ، وغيرها) خصوصا الأسر التي ترأسها الأراامل والمطلقات، فضلا عن جعل المدارس البنات قرب المجمعات السكنية واعتماد نظام المدارس الصغيرة في المناطق الريفية (جامعة الدول العربية ، 2004: 14) ، زيادة نسبة التحاق الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي والعالي وهذا يتطلب مد إلزامية التعليم إلى المراحل المتوسطة، و تحسين نوعية الإنفاق الحكومي على التعليم وخاصة التعليم الأساسي وبشكل خاص للفتيات ، وتوسيع المشاركة من خلال تشجيعها على الالتحاق بالفروع العلمية والتقنية وبالهن التي عادة تنسب للرجال وتشجيع البحث العلمي والتكنولوجي وتفعيل الابتكار العلمي والتكنولوجي من خلال حاضنات الأعمال والابتكار التقني (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2009: 44). وتغير الصورة النمطية في مناهج التعليم وإدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج التعليم كافة (الواسطي، 2013: 124).

2-8 علاقة التعليم عن بعد للتنمية:

مع تزايد سكان العالم البالغ عددهم أكثر من 8 مليارات نسمة والموارد الطبيعية المحدودة، نحن كأفراد ومجتمعات، بحاجة إلى أن نتعلم كيف نعيش معا بشكل مستدام. ونحن بحاجة أيضا إلى اتخاذ إجراءات مسؤولية بناء على فهم أن ما نقوم به اليوم يمكن أن يكون له آثار على حياة الناس والكوكب في المستقبل.

2-9 الفرص التي يقدمها التعليم عن بعد للتنمية:

يقول البروفيسور تشارلز فايس في محاضرة في مقر الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم "العلم وحده هو القادر على حل مشكلة الجوع والفقر، والجنون والأمية، والخرافات والعادات والتقاليد المميته، والموارد الهائلة التي تهدر في بلد غني يسكنه أناس يتضورون جوعاً. المستقبل ملك للعلم ولمن يكون صداقات مع العلم، لذا فالتعليم يلعب دورا مهما ورئيسيا في التنمية، فلا يمكن ان تنهض الامم بالتنمية الشاملة او للحوق بركب الدول المتقدمة في مجتمع اغلبه امياً، فالتعليم أفضل وسيلة للمجتمع لتحسين مستواه الثقافي والاجتماعي، لاسيما ان نوعية التعليم تعتبر مؤشرا عن نوعية القوى العاملة في المجتمع ، والعلم يمثل محورا مهما في تحقيق التنمية في أي مجتمع، فهو مفتاح التقدم وبدونه لا تنهض الأمم، وهو العمود الفقري في تحقيق تنمية المجتمعات وتطورها لما يمثلته من أفكار ونظريات تساعد على حل مشاكل المجتمع، وتحقيق الرخاء الاقتصادي ومستوى دخل متميز. وخير دليل عملي على أهمية العلم في حياة الشعوب ما أنفقته الاتحاد الأوروبي على البحث العلمي، فخلال المدة بين عامي 2007- 2014 وضع الاتحاد ميزانية مقدارها (300) بليون يورو (الرؤية، 2014: 1). ويتضح من ذلك ان التنمية لا بد ان تضع اسس التعليم في برامجها، فالعلم والتنمية متلازمان وترتبطان بعلاقة طردية يدفع كل منهم الآخر نحو الامام لذلك يمكن التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD)

الناس من تغيير طريقة تفكيرهم والعمل من أجل مستقبل مستدام يحقق الخبرة ، والمتعة ، والدافعية القوية التعلم واكتساب المعرفة ، وتهدف اليونسكو إلى تحسين الوصول إلى تعليم جيد، يستخدم التكنولوجيا الحديثة والتعلم عن بعد بشأن التنمية المستدامة على جميع المستويات، يؤدي التعلم عن بعد وتكنولوجيا التعليم دوراً مهماً ورئيسياً في مجال التنمية المستدامة ، فهو الأداء الرئيسية التي في ضوءها يتم إحداث تغييرات في هذا العالم . وهناك سببان رئيسان للاعتماد على التعلم عن بعد وتكنولوجيا التعليم في إحداث التغيير والوصول إلى تنمية مستدامة في هذا العالم، السبب الأول يرجع إلى أن : التعلم عن بعد وتكنولوجيا التعليم هو الأنسب في إكساب الطلاب ، الذين سيكونون يوماً ما القوة العاملة في المجتمع ، المعلومات والمهارات اللازمة والضرورية ؛ لمواجهة التغيرات التي يحدثها الانفجار العلمي والمعرفي الذي – لا يمكن – أن يستوعبه النظام التعليمي التقليدي .

أما السبب الثاني فعلى الرغم من التقنية الحديثة تؤدي دوراً في اقتصاديات أي بلد كان إلا أن المجتمع اليوم هو الذي يحدد نوعية التقنية التي يحتاجها، ولكي يحدث ذلك لابد من أن يكون المجتمع على مرحلة من التعليم تؤهله لأخذ قرارات بذلك، لذا يحتم على التربية والتعليم هنا ألا تكون محصورة في جدران المدرسة فقط بل تتعداها إلى خارجها وإلى فضاء التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني بخدماته التكنولوجية المتعددة والمتنوعة.

إن استنزاف وهدر ورداءة استخدام تطبيقات ومؤشرات الاقتصاد الرقمي التي تمثل البنية التحتية والاساسية للسوق الرقمي من تقنيات حديثة واجهزة إلكترونية وبرامج تطبيقية متقدمة ومعلومات وشبكات اتصال وأشخاص ماهرين وباحثين من ذوي الاختصاصات، فضلاً عن رأس المال والموارد المتاحة في البلاد هي من التحديات الرئيسية التي تواجه نمو وتطور الاقتصاد الرقمي بوجه العموم ، وعلى الرغم من ان العراق لديه نسب مؤشرات جيدة في تقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال كنسبة مؤشر ملكية الهاتف النقال 98% لكن مازال المؤشرات الأخرى متدنية للغاية ، وهذا ما يجعل العراق خارج التصنيف العالمي لمؤشرات الاقتصاد الرقمي ، نتيجة تدني مؤشرات الاساسية والفرعية. وبالتالي يضعف عملية تطوير التعليم.

يتبلور الطموح للنهضة في العراق في مجال بناء التنمية المتطورة في الكفاءة والإنتاجية في غايات ثلاث (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 ، 40):

أ- النشر الكامل للتعليم الأساسي (المتوسطة والإعدادية) مع إطالة مدته الإلزامية إلى عشر سنوات على الأقل وتوسع نطاق التعليم بعد الأساسي.

ب- استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة فائق المرونة ودائب التطور من أجل مكافحة فعالة للامية - بصنوفها - من ناحية، وعملاً بمبدأ التعليم

المستمر مدى الحياة لخريجي الدراسة الأولية من ناحية أخرى.

ج - إيجاد وسائل داخل جميع مراحل التعليم تكفل ترقية نوعية التعليم بما يؤدي إلى تبلور مسار للحداثة والتميز والإبداع كمدخل للامساك بناصية المعرفة والثقافة الأحدث في المجتمعات العربية، فليس من أمل يرجى من استمرار النظرة القطاعية التي تضيق من مجال الاهتمام بالتعليم وجهود تطويره فالتعليم في نهاية المطاف هو جهد مجتمعي يقوم على عمل وزارة أو أكثر. بعبارة أخرى يتعين أن يصبح التعليم والتطوير الكفاءة الموارد البشرية هما للمجتمع بأسره وللمؤسسات الحكومية وأجهزة الدولة كافة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني خاصة على مستوى المجتمعات المحلية متطافرين وتزداد أهمية هذا التطافر في الجامعات والمعاهد الفنية والتقنية، ان التطافر المجتمعي الموصوف يضمن تواؤم نسق التعليم (مدخلات وبنية ومخرجات) مع حاجات تنمية الإنتاج وتقدم المجتمع. فبالإضافة إلى إيجاد حلول كفاء المشكلات تمويل التعليم مثلاً يمكن الاعتماد على هذه الشراكة المجتمعية خاصة إذا قامت بفعالية في مواجهة التازم الهيكلي للعلاقة بين نسق التعليم وحاجات عالم العمل والإنتاج، ويستلزم الأمر زيادة كفاءة التخطيط والجهود التعاونية بين قطاعات المجتمع كافة الدولة والقطاع الخاص للمواءمة بين نسق التعليم والعمل.

2, 10 التحديات :

هناك مجموعة من التحديات التي ترافق عملية التعليم عن بعد، ويمكن تلخيصها كالآتي: (فتوح، 2020)

- الافتقار إلى الكوادر البشرية المؤهلة التي تقوم على تصميم وإنتاج المواد التعليمية والإشراف على سير العملية التعليمية بالشكل السليم.
- فقدان الطلاب فرصة التواصل الجيد مع الأساتذة للإجابة عن استفساراتهم وأسئلتهم حول ما يدرسه بشكل أوضح وأكثر استفاضة مثل الفصول الدراسية بالجامعة.
- تستلزم الدراسة رقابة ذاتية والتزاماً كبيراً نابعاً من الطالب حتى يستطيع إنجاز مهامه الدراسية وتكليفاته بدون جدول دراسي زمني محدد.
- ضعف التواصل مع زملاء الدراسة والاستفادة من خبراتهم وتجاربهم.
- تتميز المادة الدراسية المقدمة على الإنترنت بقلة المواد السمعية والبصرية التي تتوفر في المواد المعروضة بالفصل الدراسي.
- يتطلب هذا النوع من الدراسة أن يكون الطالب على دراية كافية باستخدام التكنولوجيا للتأكد من الاستفادة الكاملة بالمادة الدراسية.
- نظرة المجتمع السلبية لهذه الطريقة في التعليم مما يؤدي إلى إجماع البعض عنها.

3 نظام التعلم في العراق:

لا يختلف اثنان حول أن التعليم هو الجانب الأهم في البيئة الحاضنة للتنمية، إذ إن التحسين يبنى على أساس التعليم ومدى جودته. لذلك نرى أن أكثر البلدان تقدماً في العالم هي البلدان الأكثر اهتماماً بالتعلم، والأعلى جودة في تقديم الخدمة التعليمية، لأن بناء الموارد البشرية يبدأ من التعلم ويتحول إلى رأس مال بشري بما يكتسبه من خبرات في إطار التجارب العلمية أو الدورات التطويرية التعليمية. وعالية يتم اعتماد بعض مؤشرات الاهتمام بالقطاع التعليمي الحكم على مدى ملائمة البيئة الحاضنة لرأس المال البشري في العراق وكما يلي: نسبة الأنفاق على التعليم من النفقات العام في العراق.

يمكن من خلال هذا المؤشر الاستدلال على مدى الاهتمام بالتعليم من قبل الجهات الرسمية، إذ كلما زادت حصة الاتفاق على التعليم من مجمل الإنفاق عبر الزمن دل ذلك على التوجهات التنموية في رأس المال البشري وإمكانية خلق بيئة حاضنة ملائمة له، والعكس بالعكس يمكن استخدام بيانات الجدول الآتي للاستدلال على توجهات هذا المؤشر.

جدول (1) الإنفاق على التعليم واجمالي الإنفاق في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

السنة	الانفاق العام	الانفاق على التعليم	معدل نمو الانفاق على التعليم (%)	نسبة الانفاق على التعليم الى الانفاق (%)
2004	32117491	1802610.9	-	5.61
2005	26375175	1472788.2	18.29-	5.58
2006	38806679	2051914.3	39.32	5.28
2007	39031232	2728653.1	32.98	6.99
2008	59403375	4943189.8	81.15	8.32
2009	52567025	5267519.6	6.56	10.02
2010	701342.1	6617860.1	25.63	9.43
2011	78757666	7842843.4	18.51	9.95
2012	105139576	9194187.2	17.23	8.74
2013	119127556	10105925.3	9.91	8.48
2014	115937762	10212502.2	1.05	8.80
2015	70397515	9874555.6	3.30-	14.02
2016	75055865	10303119.0	4.34	13.72
2017	75490115	3907899	62.07-	5.17
2018	80873189	4121195	5.45	5.09
2019	111723523	5053840	22.63	4.52
2020	76082443	3991824	21.01-	5.24

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، الحسابات القومية، سنوات متعددة

يلاحظ من الشكل البياني أعلاه، أن نسب الأنفاق على التعليم من إجمالي الأنفاق يمر بمراحل زمنية متعددة خلال المدة (2004 - 2020). إذ إن اتجاهاتها تكون متزايدة لغاية عام 2009، ومن ثم تأخذ حالة من شبه الاستقرار لغاية عام 2014، لتعود لتأخذ النمط المتزايد خلال عامي 2015 و 2016 لتتوالى بعد ذلك مرحلة استقرار نسب تعد منخفضة حتى عام 2020، وذلك لتذبذب أسعار النفط الذي يعتبر الممول الأساسي للإيرادات المعدة للنفقات العامة. وإذا ما دل ذلك على شيء إنما يدل على وجود توجهات متواضعة للاهتمام بالجانب التعليمي في العراق، ولكنها ليس بالمستوى المطلوب ولا تتسجم مع معدلات النمو السكاني ولا مع التطورات في أساليب وتقنيات التعلم على المستوى الدولي والتي تتقدم وتتطور يوماً بعد يوم. وإذا ما أردنا أن نتأكد من هذه النتيجة من التحليل لا بد من معرفة مدى جودة التعليم في العراق وذلك من خلال قراءة التصنيفات الدولية لجودة التعليم، إذ تم تصنيف العراق في المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث جودة التعليم، فقد كانت المرتبة 77 من أصل 78 دولة داخل التصنيف وهو ما بدأ وبشكل واضح وصريح بأن التعليم في العراق لم يعد البيئة الحاضنة الملائمة لنمو وتطوير أو تحسين التنمية في العراق على مستوى الحاضر والماضي القريب.

3.1 ميزات التعلم عن بعد في العراق

- أ- يتسم التعلم خاصية السرعة من خلال الحصول على البيانات وكافة المعلومات من خلال الانترنت.
- ب- التواصل المستدام خارج وقت العمل مما يتيح الحصول على المعلومات بأي وقت.
- ت- يُسهّم في اكتساب المهارات .
- ث- توافر الفرص في الحصول على المحتوى التعليمي.

3.2 أهمية التعلم الإلكتروني في العراق وفق رؤية تنموية

يتسم التعليم عن بعد بفوائد لها القدرة على النهوض بالمجتمع العراقي ولاسيما الإلكتروني في أوقات الازمات والحالات الطارئة التعليم يعد التعلم عن بعد أو التعلم الإلكتروني ضرورة في العراق، إذ يعتبر التطور في تكنولوجيا التعليم هو المحور الأساسي لدفع التقدم التكنولوجي للدول ومن هنا أصبح التعليم فرعا أساسيا من فروع الاقتصاد من حيث دلالاته وطرائق تطويره ، وأن العلاقة بين التطور التكنولوجي وعملية تكوين المهارات وتنميتها علاقة متبادلة ، فالتطور التكنولوجي يساهم في تكوين المهارات وتنميتها ، بالمقابل فإن تكوين المهارات وتنميتها يساهم أيضاً في التطور التكنولوجي من خلال عمليات الابتكار والتجديد التي تلعب فيها القوى العاملة الفنية والماهرة والاختصاصية دوراً مهماً، وقياس مدى نجاح التكنولوجيا في تحقيق هذه الأمور لا بد أن تؤدي إلى مجموعة من العناصر وهي:- (الهييتي، 1999: 100) .

- 1- تصنيع منتجات جديدة وعمليات جديدة من خلال البحوث والتنمية .
- 2- استخدام التقنيات الجديدة والقديمة في الإنتاج والاستهلاك.
- 3- الحصول على المهارات اللازمة لتعلم هذه التقنيات والابتكارات .

فضلاً عما تقدم فإن عائد الاستثمار البشري في إعداد الفنيين ورجال العلم والبحث والمختصين في المسائل الفنية لا يخضع لقانون تناقص الغلة ، إنما يؤدي إلى الانتقال بدالة الإنتاج إلى مستوى أفضل ، لهذا أصبحت تنمية رأس المال البشري من القضايا الإستراتيجية الملحة ، بوصفها العملية الضرورية لتحريك القدرات والكفاءات البشرية وتنميتها بجوانبها العلمية والسلوكية، بما يؤدي إلى رفد الإنسان بمعارف تزيد من طاقته على العمل والإنتاج لذلك تسعى الدول جاهدة نحو بناء نظام تعليمي يعمل على استثمار أفضل وفعال للمعرفة بوصف الاستثمار المعرفي وسيلة للانتقال إلى القرن القادم (فلية، 2012: 263)، ومن خلال ذلك فإن التكنولوجيا تؤثر في التنمية البشرية بطريقتين هما (الدعما، 2012: 128).

3.3 فوائد الرقمنة لتمكين المرأة وتحقيق التنمية

إن الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدى العقود الأربعة الماضية ووسائل الإعلام الإلكترونية المختلفة مثل الحواسيب والهواتف المحمولة وشبكات الإنترنت وشبكات الاتصالات العالمية والشبكات الاجتماعية والتعبير في أنماط الحياة البشرية في جميع أنحاء العالم إلى انتشار نوع جديد من الاقتصاد المعروف اليوم باسم الاقتصاد الرقمي، إذ أن بإمكان التكنولوجيا الرقمية تتبع كل حركة، سواء أثناء الاتصال بالشبكة أو لا، وتجميع ملفات شخصية مفصلة تشتمل على معلومات سلوكية ونفسية واجتماعية عن الأشخاص، وإن هذا النوع من اقتصاد المعلومات أصبح سمة بارزة في اقتصاد الدول المتقدمة (تابسكوت، 2012، 112).

وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من التعاريف لمفهوم الاقتصاد الرقمي وأبرزها

" هو كل الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على أساس شبكة الإنترنت والشبكة العالمية لأعمال الاتصال والارسال(عباس، 2004، 102)"، وهناك تعريف آخر للاقتصاد الرقمي على أنه "ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثروة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة(الروز، 2012، 113)"، كما عرف بأنه "الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والابداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية وبخاصة صناعة ونتاج المعرفة علمياً ومعرفياً كي يتمكنوا من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة معتمداً على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة استراتيجية وكمصدر للدخل القومي(Low,2000,14) كذلك عرفت وزارة البحوث والعلوم التكنولوجية في نيوزلندا الاقتصاد الرقمي " هو ذلك الاقتصاد الذي يستند مباشرة الى انتاج وتوزيع واستعمال المعارف والمعلومات والذي يعكس في اتجاه نمو تكنولوجي عالي وصناعة تكنولوجية فائقة باستعمال العمالة الماهرة وتحقيق مكاسب في الإنتاجية (Michal,2001,9)"، وهو يقوم على عدة ركائز اهمها نظم المعلومات والبيانات وتطور أنظمة الاتصالات الرقمية وانتشار الحواسيب والهواتف النقالة(بختي، 2002، 3)، علاوة على ذلك فهو يدخل كأساس في تطوير وتحسين معظم مرافق الحياة البشرية لأنها تعالج اشكالاتاً وصوراً مميزة للسلوك الإنساني(بوكونان، 2000، 16).

ومن كل هذا يمكن أن نلخص أن الاقتصاد الرقمي مبني بالأساس على تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي له الدور الأساس والفعال في زيادة وتحسين وتطوير الخدمات والمنتجات وخصوصاً التي لها قابلية التداول التجاري الإلكتروني الرقمي عبر شبكات الاتصال الحديثة، وإن هذا النوع من الاقتصاد الجديد سوف يساعد على اندماج اقتصاد الدول فيما بينها ضمن الاقتصاد العالمي وكسر القيود والحدود والمحددات فيما بينها وزيادة التجارة العالمية فضلاً عن تحسين العلاقات بين المصدرين والموردين والمنافسين والمستثمرين، ولاسيما في سوق العمل وفي شتى المجالات من اتخاذ القرارات والتعليم والصحة والصناعة والتجارة والزراعة والبنوك وشركات التأمين والشركات العامة والخاصة والدوائر الحكومية والخدمية كافة.

4. الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات:

- تأثير التعليم عن بعد على بناء التنمية البشرية من خلال توسيع المعارف والقدرات البشرية.
- الاستخدام الواسع للمعلوماتية لتمكين المرأة، الذي يعزز فرص التمكين والتحليل والابداع والابتكار.
- وفي ظل الاهتمام بالتنمية المستدامة أصبح للمرأة دور هام وكبير في تضافر الجهود والتشارك من أجل تحقيق التنمية والمسؤولية المجتمعية وباتت مشاركة في اتخاذ كافة القرارات التي تتعلق بالمجتمع. وأصبحت رسالتها التنموية هي في المقام الأول رسالة صدق وخدمة مجتمعية تهدف إلى تحسين حياة المجتمع من خلال المساهمة في تنمية وتطوير المجتمع في المجالات المختلفة.
- ضرورة توفير مستوى تعليمي للأفراد قادر على مواكبة التطورات التكنولوجية .
- ضرورة التأكيد على زيادة الاهتمام بالتعليم لرقمي وتشخيص مؤشرات هذا التعليم .
- دعم وتوفير تكنولوجيا المعلومات الحديثة ذات السرعة والكفاءة بما يضمن استخدامها في مفاصل الحياة .
- تأمين رأس المال المعرفي المتمثل في الطاقات الشبابية القادرة على القيام بعمليات نقل المعرفي .
- توفير البيئات التمكينية بما في ذلك التشريعات والمؤسسات الداعمة والحريات كذلك الادوات المؤسسية والمعرفية والمالية .
- وضع معايير قياس منتج التعليم بما يتماشى مع المعايير الدولية وتتناسب مع متطلبات عصر المعرفة (المهارات التي يكتسبها الطالب).

2. التوصيات:

- تكوين المدرسين في ذات تكنولوجيا الإعلام ويرتبط بالاتصال لإنتاج موارد رقمية قادرة على تحقق أهداف التعليم عن بعد.
- القدرة على توافر آليات وأجهزة لغرض إنتاج الموارد ذات الصفة الرقمية.
- رسم سياسات لتفعيل دور المرأة الاقتصادي وزيادة مشاركتها في الانشطة الاقتصادية.
- توافر قاعدة بيانات عن الجوانب المختلفة للتمكين الاقتصادي للمرأة من اجل غلق الفجوة المعلوماتية في هذا المجال.
- اتخاذ التدابير القانونية التي تمكن المرأة.
- تعزيز وعي المرأة بإنسانيتها وحقوقها لتعمل على استحصال حقوقها وتثبيت واجباتها
- توافر لوائح إلكترونية من اجل فائدة المتعلمين ولا سيما في العالم الريف مراعاة لمبدأ تكافؤ الفرص.
- الولوج إلى المنصات التعليمية بسهولة وذات صفة مجانية، مراعاة لمبدأ مجانية التعليم.
- العمل على إنتاج كتب مدرسية رقمية ومكتبات إلكترونية.
- إيجاد فرص لتدريب الطلاب على كيفية استثمار المنصات التعليمية وزيادة كفاءة الموارد الرقمية.

المصادر

1. إبراهيم بختي ، تنمية وتطوير المنتجات والقيمة المضافة في الإقتصاد الرقمي ، المؤتمر العلمي الدولي الأول ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2002، ص3
2. ار. ايه . بوكوان ، ترجمة شوقي جلال ، الآلة قوة وسلطة ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 259، 2000 ، ص 16.
3. حسن مظفر الرزو ، مقومات الإقتصاد الرقمي ومدخل إلى إقتصاديات الإنترنت ، مصدر سابق، ص 13
4. الدعمة، ابراهيم مراد ، (2009) : التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع ، الاردن .
5. دون تابسكوت ، ترجمة حسام بيومي محمود، جيل الانترنت كيف يغير جيل الانترنت عالمنا، الطبعة الاولى ، دار كلمات عربية للنشر ، مصر ، 2012 ، ص 112.
6. سناء احمد فتوح. (2020). التعليم عن بعد: نظام تعليمي له مزاياه وعيوبه.
7. طارق محمود عباس ، مجتمع المعلومات الرقمي ، مركز الأصيل للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2004 ، ص102 .
8. عبد الفتاح، معتز بالله، (2010)، توجهات قطاع من الشباب الجامعات العربية اتجاه قضايا امن المرأة الانساني، مصر، منظمة المرأة العربية.
9. فلية ،فاروق عبده ، (2012)، اقتصاديات التعليم ، الطبعة الثالثة ،دار الميسرة للنشر وتوزيع ،عمان.
10. مدحت ابو النصر. (2017). التنمية المستدامة مفهومها - وابعادها - مؤشراتاتها. القاهرة: الطبعة الاولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

11. منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2020). التعلم عن بعد مفهومه وادواته واستراتيجياته. مركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الانسانية.
12. نوزاد عبد الرحمن الهيتي. (2009). التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات، دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً. ابو ظبي: الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
13. الهيتي، نواز د عبد الرحمن، (1999)، تنمية الموارد البشرية مدخل للتطور التكنولوجي العربي ، شؤون العربية.
14. الواسطي، زهراء (2013)، تمكين المرأة اقتصادياً في العراق مشكلات وممكنات، العراق، رسالة ماجستير من كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

1. Yvette Lazzeri, the sustainable development of the concept to measure, edition harmattan, Paris,2008.
2. Low, L., Economics of Information technology and Media, Singapore Press, Singapore, (2000), P. 14.
3. - Michal Peters, National Education Policy Constructions of the Knowledge Economy, Journal of Educational Enquiry 2, Vol. 1, 2001, P